S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/302
11 April 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة يوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طي هذا نص مفكرة صادرة عن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تتعلق بالحالة في منطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فلاتيسلاف يوفانوفيتش
القائم بالأعمال بالنيابة

140497 140497 97-09835

المرفق

مفكرة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٧ صادرة
عن حكومة يوغوسلافيا

تدعي حكومة كرواتيا، في بيانها رقم ٣ بشأن برنامج الوثائق لمنطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧، والمعمم كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن (S/1997/294)، أنه حتى ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٧، أصدرت ١١٢ ١١٩ من شهادات الجنسية و ٤٢٦ ٣٠ من وثائق التجنس، و ٨٤٦ ٩٣ من بطاقات الهوية. ومضت قائلة إنه أصدر ثلثا الوثائق لسكان المنطقة قبل الحرب وثلث للأشخاص الذين انتقلوا إلى المنطقة منذ عام ١٩٩١. وخلص إلى أن "العدد الإجمالي لشهادات الجنسية المصدرة يشكل نسبة مشجعة جدا بالمقارنة بعدد السكان في المنطقة".

والبيانات الكرواتية تتعارض مع البيانات التي بحوزة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية. فبالاستناد إلى البيانات الكرواتية، كان ٦٤٣ ١٨٤ ساكنا يقيمون في المنطقة قبل عام ١٩٩١. (وحتى بالاستناد إلى البيانات الكرواتية السابقة، فإنه كان يقيم هناك ٥١٣ ١٩٣ ساكنا قبل عام ١٩٩١). وبالاستناد إلى بيانات إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في ١ شباط/فبراير ١٩٩٧، يقيم ٥٨٥ ١٦٩ ساكنا في المنطقة، في حين أن ٠٠٠ ٩٦ شخص كانوا يقيمون هناك من قبل، يقيمون حاليا خارج المنطقة. ويستخلص المرء، بمجرد جمع عدد سكان المنطقة الحاليين (٥٨٥ ١٦٩) وعدد السكان السابقين الذين يقيمون الآن خارج المنطقة (٠٠٠ ٩٦)، أن العدد الإجمالي يصل إلى ٥٨٥ ٢٦٥، لذا فإن البيان الكرواتي القائل إن ثلثي الوثائق أصدرت للسكان قبل عام ١٩٩١ وثلث للأشخاص الذين انتقلوا إلى المنطقة في وقت لاحق يبدو غير منطقي.

إن عدم توفير حكومة كرواتيا في بيانها لأية معلومات عن جنسية مقدمي الطلبات وجنسية الذين أصدرت لهم وثائق له دلالته مما يدفع إلى استنتاج أن معظم ما أصدر من شهادات الجنسية البالغ عددها ١١٢ ١١٩ وبطاقات الهوية البالغ عددها ٨٤٦ ٩٣ قد أصدر في الواقع لمقدمي طلبات من غير الصربيين. ويؤكد ذلك أن ٠٠٠ ٣٩ فقط من الصربيين سُجلوا للانتخاب في المنطقة الذي يجدر التذكير بأنه يتطلب حيازة كل من الوثيقتين المذكورتين. وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه تم تجهيز طلبات إصدار الوثائق المقدمة من السكان الذين غادروا المنطقة في عام ١٩٩١ والبالغ عددهم بالاستناد إلى المصادر الكرواتية ٠٠٠ ٩٦ شخص.

ومن المعلوم أنه بسبب عدم استعداد السلطات الكرواتية لتجهيز الطلبات المقدمة من الصربيين بإصدار شهادات الجنسية وبطاقات الهوية، التي تشكل الأساس لتسجيل الصربيين في قوائم الناخبين فقد اضطر السيد جاك كلاين مدير الأمم المتحدة الانتقالي إلى تمديد فترة التسجيل للانتخابات المحلية القادمة مرتين (آخرهما في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧) مما يبرر الارتياب المشروع في أن عدد الصربيين المسجلين في قوائم الناخبين التي قدمها الجانب الكرواتي ليس جديرا بالثقة.

وتسعى كرواتيا أيضا بهذه المناسبة إلى تحويل مسؤولياتها تجاه مواطنيها فيما يتعلق بحمايتهم والتصرف في ممتلكاتهم إلى المجتمع الدولي. ولا يمكن فهم بيان حكومة كرواتيا الذي مفاده أنه "سيتعين على المجتمع الدولي والحكومة الكرواتية أن يجدا السبل للموازنة السليمة بين الجهود المبذولة بالنيابة عن الصرب في المنطقة والجهود المبذولة بالنيابة عن ٠٠٠ ٩٦ مشرد ولاجئ معظمهم من غير الصربيين ينتظرون منذ أكثر من خمس سنوات العودة إلى ديارهم في المنطقة" بأية طريقة أخرى.

ومن الواضح أنه يتعين على حكومة كرواتيا، عوضا عن موازنة الجهود الدولية، تمكين جميع المطرودين واللاجئين الصربيين الذين يقيمون حاليا في المنطقة من العودة، في كنف الحرية والأمان، إلى ديارهم التي تعين عليهم الفرار منها في أعقاب التدخل العسكري الكرواتي، ومنحهم تعويضا عادلا عما أتلِف من ممتلكاتهم. وهذا ليس من واجبات المجتمع الدولي بل من واجبات كرواتيا. كما يتعين على كرواتيا أن تلغي قوانينها التي تنكر على الصربيين حق التمتع بممتلكاتهم. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يتعين عليها وقف عملية تغيير التكوين الديموغرافي للمناطق التي أغلبية مستوطنيها من الصربيين بتوطينهم مع اللاجئين الكرواتيين من البوسنة والهرسك. (انظر التقارير ذات الصلة بالموضوع للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أراضي يوغوسلافيا السابقة للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ولمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا).

وكون أن ٠٠٠ ٨ فقط من العدد الإجمالي البالغ ٠٠٠ ٤٨ من اللاجئين الصربيين من مناطق أخرى من كرواتيا الذين يقيمون حاليا، بالاستناد إلى بيانات إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، في منطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية قد سُجلوا في قوائم الناخبين لدليل معبر على أن المعايير المستخدمة من جوانب كرواتيا لتسجيل الناخبين (إثبات الإقامة في المنطقة) عرضة لتجاوزات شتى، وتأخيرات إدارية وحرمان تعسفي للناخبين من التسجيل. وقد أشير إلى ذلك أيضا في بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٧ آذار/ مارس ١٩٩٧ (S/PRST/1997/10) الذي دعِيت فيه كرواتيا إلى "الوفاء بجميع الشروط المسبقة، بما في ذلك إصدار الوثائق"، في حين أُعرب عن القلق "لما اتسم به تنفيذ هذه الإجراءات من عدم انتظام". وجرى حث كرواتيا أيضا على أن تضاعف جهودها بما يكفل الوفاء التام بالشروط المسبقة اللازمة لإجراء انتخابات حرة وديمقراطية. واستخدام عبارة "وثائق تجنس" غير مناسبة بالنظر إلى أن الأشخاص الذين تمنحهم حكومة كرواتيا حصولهم الجنسية الكرواتية إنما هم من مواطني كرواتيا وليس من مواطني أي بلد آخر. وتتعمد حكومة كرواتيا، باستخدام العبارة، تجاهل كون ٠٠٠ ٨ فقط من بين ٤٢٦ ٣٠ شخصا "متجنسا" مُكنوا من ممارسة حقهم في المشاركة في الانتخابات.

والتأكيدات التي مفادها أن رئيس توديمان وحكومة كرواتيا شجعا الصربيين في مناسبات عديدة على البقاء في كرواتيا يتعارض تماما مع حقيقة الوضع. فالرئيس توديمان يسمّي اللاجئين الصرب من كرواتيا بـ "مخيَّرين" وليس بلاجئين، ويسمّي في نفس الوقت هجرتهم الإجبارية تحت الضغط "مغادرة طوعية". بيد أن سفير الولايات المتحدة إلى كرواتيا بيتر غالبريث ذكر في بيانه المؤرخ ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٩٧ في أوسييك، في جملة أمور، أن أولئك الأشخاص لم يكونوا مخيَّرين بل إنهم فروا في الواقع من الحرب الوشيكة والأحداث اللاحقة في كرايينا، في حين أثبت الحرق المنظم لديارهم وعمليات القتل الواسعة النطاق أن مخاوف الصربيين كان لها ما يبررها. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن لجنة هلسنكي

الكرواتية اتهمت حكومة كرواتيا بالتحريض على الخروج على القانون والجريمة في كراييينا وسلافونيا الغربية.

أما التصريحات العلنية لنائب رئيس حكومة كرواتيا، ايفيتشا كوستوفيتش، ومفادها أنه لا يمكن معاملة المشردين الصربيين بنفس الطريقة التي يعامل بها اللاجئون من الجنسية الكرواتية وأن الاستمارات التي تستخدم للصربيين ينبغي أن تكون مختلفة عن الاستمارات التي تستخدم للكرواتيين فهي معلومة أيضا على نطاق واسع. وقد أدلى زفورنيمير بولييتش، مفوض الحكومة في كنين، ببيان (معلوم أيضا للمقرر السامي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمسألة الأقليات، السيد فاندن استكهولم) مفاده أن الصربيين لا يمكنهم العودة إلى منازلهم ويجب ألا يعودوا إليها حتى ولو كانت خالية نظرا لأنهم سيعاملون معاملة اللصوص. وينطبق هذا أيضا على الصربيين من سلافونيا الشرقية. قد أدلى كثير من المسؤولين الكروات الآخرين ببيانات مماثلة تعتبر بعيدة عن كونها من النوع الذي "يشجع" على البقاء في كرواتيا أو العودة إليها.

أما التأكيد بأن ٤٥٩ ١٤ لاجئا صربيا قد عادوا إلى كرواتيا فقد تم تكذيبه تماما في تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان السيدة اليزابيث رين، الذي ذكر فيه أنه لم يعد إلى كرواتيا سوى ٠٠٠ ٢ صربي، ٥٥ منهم فقط عن طريق مكاتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن أكثر من ٠٠٠ ٣٥٠ لاجئ من كرواتيا قد لجأوا إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وهم محرومون من أي إمكانية للعودة إلى منازل آبائهم وأجدادهم نظرا لأن السفارة الكرواتية في بلغراد ترفض منحهم الوثائق اللازمة. ولا تزال كرواتيا تصم آذانها عن مواقف الاتحاد الأوروبي، المعروضة في البيان الذي أدلى به كبير موظفي الإعلام لديه في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٧ (A/52/78-S/1997/133، المرفق)، الذي تم فيه تأكيد حق اللاجئين الصربيين من كرواتيا، الذين يعيشون حاليا في البلدان المجاورة في الجنسية والعودة الآمنة إلى كرواتيا والمشاركة في الانتخابات المقبلة. وعلاوة على ذلك، فإن كرواتيا ترفض العمل بموجب البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ٧ آذار/مارس ١٩٩٧ (S/PRST/1997/10) الذي تم فيه تأكيد "حق جميع اللاجئين والمشردين في العودة إلى ديارهم الأصلية في جميع أنحاء جمهورية كرواتيا وفي العيش هناك في ظروف من الأمن".

وفي ظل عدد لا يحصى من الوقائع التي تبين بطلان التأكيد المستمد من الدراسات التي أجرتها إحدى المؤسسات الغربية ومفاده أن "الكروات هم من أكثر الشعوب في أوروبا تسامحا في آرائهم بشأن الأقليات" فإن هذا التأكيد هو تأكيد فارغ بالفعل. وعلى واضعي هذه الدراسة، بهذا القول، أن يضعوا في اعتبارهم أن أكثر من ٠٠٠ ٣٥٠ صربي قد طردوا من كرواتيا، وأن أرتالا من اللاجئين المدنيين العزل، الهاربين من العسكريين الكروات، قد تعرضوا في طريقهم إلى البوسنة والهرسك ويوغوسلافيا للهجوم، والقصف المدفعي وإطلاق النيران من الأسلحة الأخرى بأشد الوسائل وحشية وأن كثيرا منهم قد لقي حتفه. ويشير تقرير أعدته منظمة هلسنكي لرصد الحالة في كرواتيا إلى أن حوالي ٠٠٠ ٢ صربي قد قتلوا بعد العمليات العسكرية الكرواتية في سلافونيا الغربية وكراييينا، ٥٠٠ منهم في سلافونيا الغربية. أما الصربيون الذي قرروا البقاء في كرواتيا فيتعرضون لمختلف أشكال الضغط والتهديد وجميع أشكال التمييز، بما في ذلك التصفية الجسدية، التي أشار إليها كذلك سفير الولايات المتحدة لدى كرواتيا، بيتر غالبريث، في البيان

الذي أدلى به في أوسييك في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٧. وقد أعرب في هذه المناسبة عن قلق الولايات المتحدة العميق من أن عددا كبيرا من الصربيين خارج كرواتيا، الذين يحملون الجنسية الكرواتية أو يفون بجميع الشروط التي تؤهلهم للحصول عليها، قد حيل بينهم وبين العودة إلى كرواتيا.

وقد أشارت المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، السيدة اليزابيث رين، في رسالتها المؤرخة ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧ الموجهة إلى رئيس اللجنة إلى أن هناك أسبابا عديدة تدعو للقلق الخطير إزاء عدم احترام حقوق الإنسان في كرواتيا. وقد تم توثيق ذلك بالحقيقة المتمثلة في أن الصربيين في كراينا يعيشون في ظل هوس من الخوف ولا يزالون يتعرضون للعنف الذي تحرض عليه الخلافات العرقية. ومن الأمور الخطيرة بوجه خاص الحالة في القطاع الجنوبي السابق (كنين) الذي يتواصل فيه التدمير المتواصل للممتلكات الصربية والعنف ضد الصربيين. ومن الملاحظ أن عددا أكبر بكثير من اللاجئين المشردين الكروات يقدمون إلى كراينا ويحلون في مساكن الصربيين. وتسجل المقرر الخاص خيبة أملها العميقة إزاء المقت الشديد الذي يشعر به كثير من الكروات تجاه عودة الصربيين.

ومن شأن هذه البيانات أن تضع التأكيد الكرواتي بأن "الكروات هم من بين أكثر الشعوب في أوروبا تسامحا" ضمن المنظور المناسب.

وقد اقترحت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على كرواتيا إبرام سلسلة من الاتفاقات ترمي إلى تعزيز الأساس القانوني لعلاقات حسن الجوار المستقرة بين الدولتين. ومع مراعاة المشاكل الحقيقية التي يواجهها الصربيون في كرواتيا، ولا سيما في منطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، والحواجز الصناعية الموضوعة أمام العودة الآمنة لما يربو على ٣٥٠ ٠٠٠ لاجئ من مختلف أنحاء كرواتيا الذين يجري إيواؤهم حاليا في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فقد اقتُرح أن يقوم البَلَدان بإبرام اتفاق بشأن إزدواج الجنسية. وترى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن من شأن إبرام اتفاق من هذا القبيل أن يساهم في تعزيز العلاقات والشعور بالأمن لدى الصربيين في كرواتيا، ولا سيما في منطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، ولدى اللاجئين الراغبين في العودة إلى كرواتيا. ولتحقيق هذا الغرض، ستواصل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إجراء اتصالات ثنائية، وإيلاء الاهتمام الكامل لسلوك أي سبيل بديل آخر مفتوح أمامها.

وتطالب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بإزالة جميع الحواجز والعقبات الإدارية والنفسية أو السياسية أمام عودة اللاجئين الحرة والمنظمة إلى أماكن إقامتهم الأصلية في كرواتيا. وينبغي أن تسير العودة باشتراك ومساعدة ومراقبة المجتمع الدولي، وبصورة رئيسية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي تعلن يوغوسلافيا عن استعدادها لتقديم المساعدة المناسبة إليها، بصورة مباشرة أو في إطار مواصلة تطوير العلاقات اليوغوسلافية الكرواتية الثنائية. وبذلك، فإن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تنطلق من اقتناعها العميق بأنه عن طريق عودة اللاجئين في كنف الحرية والأمان ووجود ضمانات حقيقية لسلامتهم بمراقبة دولية، يتم تهيئة وتعزيز الظروف الكفيلة بتحقيق الاستقرار الدائم وعلاقات حسن الجوار في المنطقة.

- - - - -